جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية

جميلة علي يحيى السلاط
قسم إدارة وتخطيط تربوي، كلية التربية، جامعة إب، اليمن
Email: alsalat123123@gmail.com

الكلمات المفتاحية:
الإشراف الإلكتروني، الإشراف التربوي، مؤسسات التعليم العام

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة متطلبات تطبي ق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق هدف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات، وتم اختيار عينة قصدية مكونة من (26) خبيرًا من المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي في الجامعات اليمنية ومؤسسات التعليم العام وتوصل البحث الحالي إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لمجالات أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (.06) وبوزن نسبي (86%) من إجمالي الاستجابة على جميع المجالات، وبدلالة لفظية (مرتفعة جدًا)، وقد خلص البحث إلى ضرورة تبني الإشراف الإلكتروني وتطبيقه في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية

Electronic Supervision Application Requirements in Public Education Institutions in the Republic of Yemen

Gmela Ali Yahya Al-Salat

Department of Educational Planning and Management, Faculty of Education, Ibb University, Yemen

Email: alsalat123123@gmail.com

Keywords

Electronic Supervision, Educational Supervision, Modern education in public

Abstract:

The current research aimed to identify the requirements for implementing electronic supervision in public education institutions in the Republic of Yemen. To achieve the research objective, the research used a descriptive approach and the questionnaire as tools to collect data. Purposive sampling was selected through (26) education management and planning experts at Yemeni universities and public education institutions. The current research came up with several results, the most important of which are: The overall level of approval of the participating experts for the areas of importance of the requirements for implementing supervision in public education institutions increased to a high degree, with an arithmetic mean (3.42) and a standard deviation (.06), and a relative weight (86%) of the total response on all areas. The research concluded that it is necessary to adopt and apply electronic supervision in public education institutions in the Republic of Yemen.

مقدمة:

يهتم الإشراف التربوي الشامل بجميع جوانب العملية التربوية؛ لذا يُعَدُّ وسيلة مهمة لتطوير نوعية التعليم بوصف هذا التطوير الهدف الأول للإشراف التربوي ليحقق التعليم أهدافه وغاياته بكفاءة وفاعلية، ويعد الإشراف التربوي أحد الخدمات المهنية التعليمية التي يقدمها النظام التربوي بهدف تقديم يد العون والمساعدة للمعلمين على أساس الاحترام والتقدير، وإكسابهم القدرة على تنفيذ المنهج وتطويره، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة؛ وهو ما يزيد من كفاءة العائد التربوي وتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة، ويمثل المشرفون التربويون مركزًا مهمًا في الأنظمة التعليمية، وتتجه أنظار العاملين في الحقل التربوي إليهم بوصفهم خبراء ومتخصصين في المناهج وطرق التدريس الحديثة، وينبغي عليهم تطوير العملية التربوية وتحسينها عن طريق مساعدة المعلمين وتوجيههم نحو السبل التي تزيد فاعليتهم، ليحققوا أفضل إنجاز في عملهم، وإن كان المشرف التربوي هو المخطط والمنفذ لعملية الإشراف التربوي والموجه لنتائجه المدرسية، فقد تطور دوره لينسجم مع تغيرات العصر وحاجات التربية الحديثة التي تنظر إلى المشرف التربوي على أَنَّهُ "قائد تربوي يسعى إلى تحسين العملية التعليمية ويعمل على تطويرها؛ لذا على المشرف التربوي أن يعي الأهداف التي يسعى الإشراف التربوي إلى تحقيقها والتي تعينه على إدراك مهمته ومساعدته على القيام بها على خير وجه" (الخطيب والخطيب، 2003، 31).

وفي هذا المجال تسعى العديد من الدول نحو الاعتماد على وسائل تكنولوجيا المعلومات في العملية التربوية، وذلك لتسهيل الخدمات التي تقدمها، وتحسين الأداء والإنتاجية، وتحقيق الجودة التعليمية، واليمن كغيرها من الدول العربية، فعلى الرغم من الاهتمام الحكومي بتطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية التي تؤكد عليها الدراسات الاستراتيجية للجامعات ومنها دراسة كلٍّ من الحاج (2014)، واسكندر (2014)، والبعداني (2015) وغيرها في هذا السياق، وقد أكدت دراسة كلٍّ من كرش(2002)، والكمالي (2006)، ومحمد(2013)، والجماعي (2016) أَنَّ هناك اهتمامًا لدى وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية بتطوير المؤسسة التربوية وتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة، من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة بتطبيق مدخل الإدارة الإلكترونية وتطوير الأداء في مؤسسات التعليم العام من خلال إعداد البرامج الإشرافية المتطورة والحديثة والهادفة، ولعل أهم ما دفع الباحثة لاختيار موضوع دراستها هو ما استشعرت من نقص في تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي من قمة هرم مؤسسات التعليم العام وصولًا إلى المشرفين التربويين في كافة المحافظات، فضلًا عن ما لتكنولوجيا المعلومات من دور مهم في تفعيل دور المشرف التربوي، كل ذلك حفز الباحثة على إجراء

هذا البحث بهدف معرفة متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية وهو ما لم تتطرق اليه الجهود السابقة في هذا الشأن.

أولًا: مشكلة البحث

مع دخول العالم في الألفية الثالثة وظهور العديد من الاتجاهات المعاصرة، مثل الثورة العلمية والتكنولوجية والانفجار الهائل في التقنيات، وتوفر وسائل الاتصال الحديثة التي أدت دورًا مهمًا جدا في جميع المجالات ووفرت السهولة في الوصول إلى المعرفة، كل ذلك جعل عالمنا الكبير أشبه بالقرية الصغيرة؛ لذلك لا يمكن للتربية أن تكون بعيدة عن هذا التطور وأن تبقى قاصرة على الأنظمة التقليدية التي باتت تشعر الجميع بالملل، فكان لابد من مواكبة التقدم لجميع المؤسسات التعليمية ممثلة في المدارس والجامعات وغيرها، وإجراءات عمل نقلة نوعية تطويرية للعملية التعليمية والإشرافية وأصبح من المؤكد إحداث نقلة نوعية بعملية الإشراف التربوي، وقد أكدت نتائج الكثير من الدراسات أهمية توظيف الحاسب الآلي، وشبكة الإنترنت لتفعيل الأساليب الإشرافية كدراسة كلٍ من: الشافعي (2007) التي أكدت أن الإنترنت تقنية متطورة يجب الاستفادة منها في تفعيل العملية الإشرافية، وكذلك دراسة سفر (2008)، والغامدي (2008)، والصائغ (2009)، والغامدي (2010)، والقرني (2010)، والمعبدي (2011)، والغامدي (2011)، وسعيد (2014)، والشوافي (2018)، وقد جاء البحث الحالي استكمالا للدراسات السابقة إلا أنه قد يكون من الدراسات الأوائل –بحسب علم الباحثة– التي تناولت موضوع استخدام التقنيات في تفعيل أساليب الإشراف التربوي في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبناء على ما سبق تكونت فكرة البحث لدى الباحثة وذلك بالتعرف إلى متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، أي يمكن إبرازها بالسؤال الاتي: ما المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية؟

ثانيًا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في العديد من الجوانب، أهمها:

1. يقدم البحث تصورًا لأهم متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية ما يمكن من إحداث عملية التطوير للنظام التعليمي، للتحول من الإشراف التقليدي إلى الإشراف الإلكتروني الذي يعمل على تفعيل العملية التعليمية، وبما يتلاءم مع متطلبات إصلاح التعليم وتطويره.
2. أَنَّ النتائج التي توصل إليها البحث الحالي قد تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين التربويين في المؤسسات التعليمية اليمنية من خلال تزويدهم بالمتطلبات اللازمة التي يمكن أن تساعدهم في تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية،

وبما يسهم في تحقيق أهداف نظام التربية والتعليم ومؤسساته في اليمن بكفاءة عالية.

3. أَنَّ النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد الباحثين والمهتمين في تطوير أداء المؤسسات التعليمية من خلال تزويدهم بالمؤشرات والمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الهادفة إلى تطوير الإشراف التربوي الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب المعاصرة.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى تحديد المتطلبات التي ينبغي توفرها التي تمكن من تطبيق الاشراف الالكتروني في مؤسسات التعليم العام بالجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء ويتم معرفة ذلك من خلال الاجابة عن الاسئلة الاتية:

- معرفة المتطلبات التشريعية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء المشاركون.
- معرفة متطلبات التخطيط لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء المشاركون.
- معرفة المتطلبات الإدارية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء المشاركون.
- معرفة المتطلبات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء المشاركون.
- معرفة المتطلبات المالية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء المشاركون.
- معرفة المتطلبات المادية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء المشاركون.
- معرفة المتطلبات التقنية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية كما يراها الخبراء المشاركين.

رابعًا: حدود البحث

1. **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث الحالي على متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية وبحسب المجالات المحددة في أداة البحث.
2. **الحدود البشرية:** عينة من الخبراء من مكاتب التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية ومن المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي في الجامعات.
3. **الحدود الزمنية:** تم تنفيذ البحث خلال العام (2022م).
4. **الحدود المكانية:** جميع مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

مصطلحات البحث:

1-الإشراف الإلكتروني:

عرفه الشمراني (2009) بِأَنَّهُ: عبارة عن نمط إشرافي يقدم أعمال ومهام الإشراف التربوي عبر الوسائط المتعددة على الحاسب الآلي وشبكاته إلى المعلمين والمدارس بشكل يتيح لهم إمكانية التفاعل

النشط مع المشرفين التربويين أو مع أقرانهم سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة مع إمكانية إتمام هذه العمليات في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب ظروف المشرفين التربويين، فضلًا عن إمكانية إدارة هذه العمليات من خلال تلك الوسائط.

كما عرفه عبيدات، وأبو السميد (2007) بِأَنَّهُ: ممارسة أساليب إشرافية تعتمد على التقنيات الحديثة في الاتصال لدعم المعلمين وتنميتهم مهنيًا، وتطوير العملية التربوية، باستخدام مختلف الأساليب الإشرافية الحالية، من اجتماعات ورسائل ودروس تطبيقية.

ويعرف الإشراف الإلكتروني إجرائيًّا بِأَنَّهُ: أسلوب إشرافي يعتمد على التقنيات الحديثة لتفعيل الأساليب الإشرافية المختلفة في مؤسسات التعليم العام للارتقاء بأداء المعلمين وتنميتهم مهنيًا، ومساعدة المشرفين التربويين لتخطي الحواجز الزمنية والمكانية.

2-الإشراف التربوي:

عرفه الترتوري (2009) بِأَنَّهُ: "عملية قيادية ديمقراطية تعاونية منظمه تعنى بالموقف التعليمي بجميع عناصره من مناهج ووسائل وأساليب ومعلم وطالب للعمل على تحسينها وتنظيمها وتحقيق أهداف التعلم والتعليم".

وتعرفه اللائحة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم (1995) بِأَنَّهُ: "عملية شاملة موجهة لتحسين وتطوير عملية التربية والتعليم؛ إذ تتناول الموقف التعليمي بكل عناصره وتعمل على تشخيص الواقع التعليمي وفقًا لأسس علمية ومعايير منظمة وصولًا إلى تعزيز الجوانب الإيجابية ومعالجة جوانب الضعف بهدف تجاوزها".

ويعرف إجرائيًّا بِأَنَّهُ: استخدام التقنيات الحديثة لشبكة الإنترنت والحاسب الآلي وتوظيفها في العمل الإشرافي، بما يسهل العمل بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى كفاءة، ويحقق التواصل المستمر بين المشرفين والمعلمين فيساعد على رفع مستوى أدائهم.

3-المؤسسة التعليميّة:

هي عبارة عن مكان أو موقع يتم فيه التقاء فئات مجتمعيّة مختلفة الأعمار، ويتم فيها تعليمهم وتزويدهم بالكثير من المعلومات المختلفة بحسب نوع هذه المؤسسة التعليميّة، وتتكون هذه المؤسسة التعليميّة من أعضاء الهيئة التدريسيّة أو المعلمين، والطلبة، وأولياء الأمو، والهيئات الإداريّة فيها، ويقوم الطلبة بالبقاء في هذه المؤسسة لتلقي العلم لفترات زمنيّة معيّنة، تعتمد هذه الفترة كذلك على نوع المؤسسة التعليميّة، فهناك العديد من أنواع المؤسسات التعليميّة مثل: رياض الأطفال، والمدارس، والمعاهد، والكليات، والجامعات.

خامسًا-الدراسات السابقة:

أ-الدراسات العربية:

-دراسة سعيد (2012)، بعنوان: "تطوير نظام الإشراف التربوي لمرحلة رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات الإشرافية الحديثة".

هدف الدراسة إِلَى تطوير نظام الإشراف التربوي لمرحلة رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات الإشرافية الحديثة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وتكوَّن مجتمع الدراسة من المشرفات التربويات ومديرات ومربيات رياض الأطفال الحكومية والأهلية، وبلغ عددهم (472) فردًا من الفئات الثلاث، واستخدم الباحث الاستبانة أداةً لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أَنَّ واقع نظام الإشراف التربوي في مرحلة رياض الأطفال –من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة– يقع في مستوى غير مقبول، وأَنَّ أعلى مستوى لتوافر وتطوير مكونات نظام الإشراف التربوي كانت في محور المخرجات، ثم محور العمليات.

تَبَيَّنَ وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير المحافظة لصالح محافظة عدن، ومتغير التدريب لصالح المتدربين.

أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) تعزى لمتغير نوع العمل، والمؤهل، والخبرة، والتخصص، والوظيفة، لتوافر مكونات النظام الإشرافي وتطويره.

–دراسة القاسم (2013)، بعنوان: "واقع استخدام الإشراف الإلكتروني في المدارس الحكومية من وجهة نظر المشرفين التربويين في شمال الضفة الغربية".

هدفت الدراسة إِلَى التعرف على واقع استخدام الإشراف الإلكتروني في المدارس الحكومية من وجهة نظر المشرفين التربويين في شمال الضفة الغربية، ولتحقيق ذلك؛ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أدوات نوعية وكمية وهي المقابلة والاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من (244) مشرفًا ومشرفة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أَنَّ هنالك توافقًا كبيرًا في استجابات المبحوثين حول استخدام الإشراف الإلكتروني في عملهم اليومي؛ حيث توافقت النتيجة مع نتائج المقابلات، أما المعيقات التي تعترض عملية الإشراف الإلكتروني فهي البنية التحتية، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجاباتهم نحو وقع الإشراف الإلكتروني للمدارس الحكومية تعزى لمتغير التخصص وسنوات الخبرة، ومتغير الجنس والمؤهل العلمي.

–دراسة الشوافي (2018)، بعنوان: "برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات الإشراف الإلكتروني لدى المشرفين التربويين في محافظة إب".

هدفت الدراسة إلى تصميم برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات الإشراف الإلكتروني لدى المشرفين التربويين في محافظة إب واستخدمت الباحثة المنهج المسحي والاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتكون مجتمع البحث من (85) مشرفًا ومشرفة

وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج، أهمها: ضرورة تنمية مهارات المشرفيين التربويين في مدينة إب من خلال توظيف تقنيات المعلومات في الإشراف التربوي، حاجة المشرفين إلى تنمية مهارات الإشراف الإلكتروني من خلال البرنامج التدريبي.

-دراسة الصائغ (2018)، بعنوان: "واقع استخدام المشرفات التربويات للإشراف الإلكتروني، وأهميته في تسهيل بعض مهام المشرفة التربوية".

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع استخدام المشرفات التربويات للإشراف الإلكتروني، وأهميته في تسهيل بعض مهام المشرفة التربوية، فضلًا عن تحديد المعوقات التي تواجه المشرفات التربويات في استخدام الإشراف الإلكتروني في العملية الإشرافية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي والاستبانة أداةً للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أَنَّ محور معوقات الإشراف الإلكتروني جاء في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، يليه محور أهمية استخدام الإشراف الإلكتروني، ثم محور مدى استخدام الإشراف الإلكتروني في المرتبة الثالثة. كما رصدت الدراسة ثمانية عشر معوقًا يحول دون تطبيق الإشراف الإلكتروني.

ب-الدراسات الأجنبية:

-دراسة شين وبابيون (2001) Shean & Babione عنوانها: "التحسينات الإلكترونية في مجال الإشراف" حيث أجرى فريق العمل دراسة مسحية. هدفت إلى معرفة كيفية سد العجز في مشرفي ومعلمي التربية الخاصة في المناطق الريفية، وصمموا مشروع تعزيز الإشراف الإلكتروني (ee3p) ودمج تكنولوجيا الحاسب بالتدريب الإشرافي لمعلمي التربية الخاصة، وقد أجريت هذه الدراسة في جنوب غرب الهند؛ حيث ركزت هذه الدراسة على الاستفادة من هذا البرنامج وأهمية استخدام المعلمين الأوائل لهذا المشروع، وكانت نتائجها: أَنَّهُ تم الاستفادة وبدرجة كبيرة من هذا المشروع، على الرغم من التحديات والصعوبات التي اعترضتهم، واستفادة المشرفين التربويين بتوفير جهودهم بعدم الإشراف على المعلمين المتعاونين بطريقة مباشرة، بل تتم متابعتهم من خلال الحالات الأربعة التي وضحتها دراستهم في برنامج الإشراف الإلكتروني.

دراسة بالتيمور (Michael L. 2003 , Baltimore) عنوانها: "الوسائط المتعددة في الإشراف التربوي: التحول إلى التعلم التكنولوجي بوساطة الفيديو".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية استخدام الوسائط المتعددة لبناء مهارات الإشراف الأساسية؛ حيث وضحت الدراسة كيفية استخدام التدريب التفاعلي الموجه للمشرفين التربويين، وقد تمت الدراسة في إنجلترا على عينة من المشرفين التربويين، وتم تطبيق المنهج التجريبي باستخدام برنامج ذي حزمة تدريبية تمت صياغتها لاستخدام تقنيات "الكمبيوتر والإنترنت"؛ حيث تم إدخال البرنامج في الذاكرة الأساسية (CD.ROM) وكان

عبارة عن مهارات الإشـراف الأسـاسـية، وكيفية التدريب عليها باسـتخدام الوسـائط المتعددة، وقد أثبتت نتائج هذه الدراسـة مدى فاعلية البرنامج في تنمية الكفاءات المهنية للمشـرفين التربويين في العملية الإشرافية مع المعلمين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

هدف البحث الحالي إلى معرفة متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبالتالي يتفق البحث الحالي مع معظم الدراسـات السـابقة جزئيًّا حيث تناول الاشراف الالكتروني، والدراسات السابقة منها ما ارتبطت بالاتجاهات الحديثة في الإشـراف التربوي، أو أحد مداخل تطوير نظام الإشـراف التربوي؛ ومنهـا مـا تطرقـت لأهميـة التطوير والتحديث المستمر واستخدام التقنيات الحديثة في الاشـراف التربوي ، اما من حيث المنهج يسـتخدم البحث الحالي المنهج الوصفي المسحي ، وبالتالي اتفقت معظم الدراسـات السـابقة مع البحث الحالي في اسـتخدامها المنهج الوصـفي ، كما اتفقت معظم الدراسـات السـباقة مع البحث الحالي في استخدامها الاستبانة أداةً للدراسـة ، اما من حيث مجتمع البحث الحالي يختلف مع جميع الدراسـات السـابقة، أما عينة البحث فتباينت العينة من حيث حجمها ونوعها وذلك لطبيعة الأهداف والمتغيرات.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

1-بناء صورة شاملة لموضوع البحث الحالي.

2-الاستعانة بالدراسـات السـابقة في بناء الإطار النظري للبحث الحالي.

3-توجيه الباحثة إلى منهج وأداة الدراسـة الحالية.

4-الاستفادة في معرفة الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة نتائج البحث الحالي.

5-معرفة المراجع التي تناولت موضـوع الإشراف الإلكتروني.

سادسًا-الإطار النظري للبحث:

1-مفهوم الإشراف التربوي:

تعريف الشـهراني (11،2009) الإشـراف التربوي بأنه ذلك الدور التربوي الذي يقوم به نخبة من التربويين، غايتهم مساعدة المعلمين على رفع مسـتوى كفاياتهم الفنية، والمهنية من خلال تبادل الخبرات والآراء فيما بينهم لإحداث تغيير إيجابي يرتقي بمستوى العملية التربوية والتعليمية.

ويعرفه الشـيخ (2009 ،4) بِأَنَّهُ: عملية تربوية قيادية إنسـانية هدفها الرئيس تحسـين عمليتي التعليم والتعلم من خلال منـاخ العمـل الملائم لجميع أطراف العملية التعليمية والتربوية مع تقديم وتوفير كافة الخبرات والإمكانات المادية والفنية لنمو وتطوير جميع تلك الأطراف، وما يلزمها من متابعة، وذلك على وفق تخطيط علمي وتنفيذ موضـوعي بهدف رفع مسـتوى التعليم وتطويره.

وتسـتخلص الباحثة مما سـبق أَن عملية الإشـراف تهدف إلى تحقيق الأهداف التربوية وتحسـين عملية التعليم والتعلم، من خلال التركز على النمو المهني والتدريبي للمعلمين وتشجيعهم

على النمو الذاتي في ضـــوء التطورات الفكرية التربوية المعاصرة للإشراف التربوي.

2-واقع الإشراف التربوي في اليمن:

يظهر واقع الإشراف التربوي في الدول العربية على الرغم من تطور مفهومه وتعدد أســـاليبه أن الممارســـات الإشـــراقية لم تتطور بشـــكل متكامل ومســـــاير للتوجهات العالمية؛ إذ إنَّهُ يعاني من مشكلات كثيرة منها: أَنَّ المشرف التربوي في كثير من هذه البلاد لا يتم اختياره وفقًا لمعايير محددة بل يتم الاعتماد على التقارير الســـنوية والمقابلات الشخصية من قبل رؤساء الإشراف، من دون ان يكون لـد يهم خلفيـة عمليـة وتربويـة في برامج الإشـراف التربوي ، كما ان مهام المشـرف التربوي غير واضـــحة فضـــلًا عن قلة عدد المشـــرفين التربويين، وضـــعف التدريب في أثناء الخدمة (الشيخ، 1999، 56).

بدأت إدارة التعليم محاولاتها لضـــبط نوعية المعلمين بفحص أداء المعلم بما يســـمى بالتفتيش المركزي، ويضم جهاز التفتيش عددًا من الموظفين لهم خبرة واســـعة في مواد دراســـية كاللغة العربية والإنجليزي والعلوم والرياضـــيات والاجتماعيات، يقومون بزيارة المدارس بشـــكل مفاجئ ويتولى كلٌّ منهم بحسب تخصصه فحص معلومات التلاميذ في مواد دراستهم.

كان لتطور التربية والتغير في وظيفة المدرسة تأثير غير عادي على الإشراف التربوي فقد ازدادت مســـؤولياته في مواجهة تكيف المعلمين للدور المطلوب منهم والتنبؤ بما يمكن أَنَّ تكون عليه العملية التعليمية خلال فترة زمنية محددة من خلال اســـتقراء الواقع وتحليل البيانات والنتائج التي يتوصـــل إليها (وزارة التربية والتعليم، الخطة العامة للتوجيه التربوي، (1996، 2).

لذا كان لزاما على وزارة التربية والتعليم أنْ تولي تطوير هذا الجهاز وتحديثه اهتمامًا بالغًا؛ حتى يساعد ذلك في إحداث نقلة نوعية للتعليم بما يمكنه من الوصول إلى الأهداف المنشودة.

مراحل تطور الإشراف التربوي في اليمن:

نشـــأ الإشـــراف التربوي في اليمن في بداية ظهور المدارس الحديثة في العشـــرينات من القرن العشـــرين ولكنه لم يكن منظمًا وليس له إدارة مســـتقلة، وقد تطو بعد ذلك متأثرًا بتلك الأفكار التربوية المتطورة، وقد مرَّ الإشـــراف التربوي في اليمن بالمراحل الآتية:

أ-مرحلة التفتيش:

بدأت هذه المرحلة مع بداية ظهور المدارس الحديثة قبل عام (1930م) ولكن بشكل غير منظم ، وبـدأ التفتيش بشـــكل منظم في الأربعينات خصوصًا في عدن وحضرموت ففي مستعمرة عدن آنذاك بدأت مســـؤولية التفتيش على يد موظف بريطاني يدير المدرســـة الثانوية ومســـؤول عن الاختبارات، أما في حضـــرموت فبدأت العملية بمكتب تفتيش مقره في مدينة غيل باوزير ومهمته الإشـــراف الفني والإداري على المدارس الابتدائية وتطوير مناهجها والتأكد من أَنَّ المقررات الدراسية تصل إلى الطلبة بطريقة صحيحة والاطمئنان على

أَنَّ المدرسة تحتفظ بمستوى مرضٍ في الجانب التربوي والتعليمي (المأخذي، 1998، 37).

أما في المحافظات الشمالية فمنذ حكم الإمامة وحتى قيام الثورة اليمنية في عام (1962م) كانت الإدارة غير واضحة المعالم، سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي أو الإجرائي، فعلى المستوى المركزي كانت هناك وزارة المعارف التي تمثلت بالإشراف على المدرسة العلمية بصنعاء، والكتاتيب التي كانت بمثابة المدارس الابتدائية (برقعان، 1996، 6).

وقد استمرت مرحلة التفتيش حتى منتصف السبعينيات عندما صدر القانون رقم (126) لعام (1976م)، بإعادة وزارة التربية والتعليم؛ إذ تم الفصل بين الإشراف التربوي والتفتيش واقتصر التفتيش على النواحي الإدارية والمالية ، وتمثلت سمات هذه المرحلة في أَنَّ مهمة التفتيش تكاد تكون محصورة في تصيد الأخطاء وإبرازها مهما كان شأنها صغيرًا ولعل السبب الرئيس وراء ذلك هو إظهار ما للتفتيش من كفاءة وسلطة أمام المعلم؛ إذ كان يحكم على المعلم من خلال الكم الذي قطعه من المنهج، وقدرة طلبته على استظهار المادة المقررة في أثناء إجاباتهم على أسئلة المفتش خلال زيارته للفصل التي غالبًا ما تكون مفاجئة، علاوة على أَنَّهُ يطلب عادة من المعلم أن يلقي درسًا أمامه، ثم يقوم هو بالتدخل في سير الدرس وكان تقديره للمعلم يرتبط إلى حد بعيد بأسلوبه في التدريس ومدى مطابقته للنمط المحبب لديه دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى (الكيلاني وملحم، 1986، 14- 15).

ب-مرحلة التوجيه:

تكاد تكون هذه المرحلة امتدادًا للتطورات التي طرأت على مفهوم التفتيش في منتصف السبعينيات عندما استخدم اسم التوجيه بدلًا عن التفتيش، وقد صاحب تغيير التسمية تأكيد على المفاهيم الجديدة في حقل التوجيه، مثل: الديمقراطية والتخطيط والتدريب والأسلوب العلمي والتفكير والقيادة والعلاقات الإنسانية والاتصال والنمو الذاتي والتقويم الذاتي والاستكشاف، (الكيلاني وملحم، 1986، 1).

إِنَّ هذه المفاهيم والاتجاهات تعززت منذ مطلع الثمانينيات ولا تزال تلقى الدعم يومًا بعد يوم سواء على النطاق المحلي، أو على النطاق العربي وكان من نتيجة ذلك كله أن تغيرت فلسفة التوجيه التربوي من عملية تفتيش لأعمال المعلمين وتقويم لأدائهم إلى عملية توجيه ومساعدة المعلمين على النمو المهني والشخصي وفي ضوء ذلك أصبح تقويم المعلم وسيلة لتطوير وتحسين مستوى الأداء وليس هدفًا في حد ذاته كما أَنَّ أسلوب المشرف في التعامل مع المعلمين تحول من حيز التسلط والأمر والنهي إلى حيز الحوار والمناقشة والإرشاد والتعاون ، وبعد صدور القانون رقم (26) لعام (1972م) تطور التوجيه التربوي في المحافظات الجنوبية شكلًا ومضمونًا ومنذ عام (1973م) أصبح لكل محافظة من المحافظات الجنوبية فريق توجيه فني خاص للمدارس الابتدائية

والإعدادية الموجودة فيها، وفي عام (1981م) أنشئت فرق التوجيه التربوي للمدارس الثانوية، في محافظات عدن وأبين وحضرموت؛ لتسهم في اللقاءات التربوية مع المعلمين في المدارس الموحدة أو الثانوية فضلًا عن توصيل النشرات والتوجيهات التي تتعلق بالعملية التعليمة في المدارس وتقييم المناهج وتقويم الطلبة وتحسين أداء المعلمين ومهاراتهم (برقعان، 1996، 8).

أما في المحافظات الشمالية، فيمكن القول إنَّ التنظيم الفعلي للتوجيه التربوي بأسلوب حديث بدأ مع صدور القانون (36) لعام (1976م) الخاص بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم، وفي ضوء ذلك تم الفصل بين التوجيه التربوي والتفتيش؛ اذ نص القانون على اختصاصات التوجيه التربوي، وهي:

- تقصي مستوى النجاح في العملية التربوية في المدارس، وتقديم التقارير عنها.
- متابعة تطبيق مناهج وطرائق التدريس في مراحل التعليم بأنواعه المختلفة.
- تحديد مردود الجهاز التدريسي، وتقدمه واقتراح الوسائل والأساليب التي تساعد في رفع مستوى أدائه، وتطوير عمله في المراحل المختلفة (المأخذي، 1998، 24).

ج-مرحلة الإشراف التربوي:

غدا الإشراف التربوي من أرقى الخدمات المهنية التعليمية التي يقدمها المسؤولون التربويون بهدف تنمية قدرات المعلمين بما يتلاءم مع أجواء العملية التعليمية، والقدرة على تنفيذ إشراف متنوع يتلاءم مع رغبات المعلمين وحاجاتهم، بما يحقق كفاءة المعلم وفاعليته في ظل علاقات حميمة بين المشرف والمعلم، ويهيئ فرص التعلم والنمو الذاتي للمعلم (المخلافي، 2002، 141).

وترى الباحثة أَنَّ مفهوم الإشراف التربوي يبنى على المسميات الثلاثة الآتية: تفتيش، وتوجيه، وإشراف، على اعتبار أَنَّهَا تمثل مراحل تطور مفهوم الإشراف التربوي، ويسعى الإشراف التربوي في مجمله إلى تحقيق جودة التعليم وتحسين نوعيته؛ كونه من العمليات التربوية المصاحبة لعملية التعليم والتعلم في المدرسة؛ حيث يقوم باتخاذ جميع الأساليب والإجراءات اللازمة للتعرف على احتياجات العملية التربوية ومتطلبات تحسين مستوى أدائها الشامل وصولا إلى التمكين.

4-مفهوم الإشراف الإلكتروني:

وعرفته القاسم (2013، 17) بِأَنَّهُ: استخدام التقنيات الحديثة لشبكة الإنترنت والحاسب الآلي وتوظيفها في العمل الإشرافي؛ وهو ما يسهل العمل بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى كفاءة، ويحقق التواصل المستمر بين المشرفين والمعلمين بما يساعد على رفع مستوى أدائهم.

كما عرفه خلف الله (2014، 292) بِأَنَّهُ: "نمط إشرافي ويتضمن ممارسات إشرافية تعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية، مثل: الحاسب الآلي، وشبكة المعلومات؛ بهدف تحقيق التواصل بين المشرفين التربويين والمعلمين، وتبادل المعلومات والخبرات في أقل وقت وجهد ممكنين.

5-أهمية الإشراف الإلكتروني:

أشـار أبو عاذرة (2015، 48) إلى أَنَّ أهمية الإشراف الإلكتروني تتجلى من خلال:

-التقنيات الحديثة المسـتخدمة في الإشـراف الإلكتروني، مثل الإنترنت وأدواته تسـاعد في إيصـال المعلومات والأسـاليب الإشـرافية للمعلمين في أقصر وقت وبأقل جهد.

- كما تسهم في التعريف بالمعلمين المتميزين وإبراز تجاربهم والاسـتفادة منها على مسـتوى وزارة التربية والتعليم.

-توفر القراءات والموضـوعات التعليمية على هيئة محتويات مقروءة ومجدولة إلكترونيًا لجميع المعلمين في أي وقت يحتاجون لها، وذلك بنشـرها في موقع الإشـراف الإلكتروني على الشـبكة العنكبوتية.

-هذه التقنيات تسـاعد على التعليم والتدريب الذاتي لجميع المعلمين، من دون النظر لمسـتوى معين أو قدرات محددة.

وتساعد كذلك في التغلب على مشكلة الأعداد المتزايـدة من المعلمين، وعـدم توفر الأمـاكن والقاعات التدريبة الكافية، وذلك بوضـع البرامج التدريبية على المواقع الخاص بالإشراف الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية.

وهكذا فَإِنَّ تنوع مصـادر المحتوى التعليمي أو التـدريبي الـذي يمكن أن يحتوي عليـه الموقع الخاص بالإشـراف الإلكتروني يسـاعد المعلم على الوصـول إلى مكتبـة تثري ثقـافتـه وترفع نموه المعرفي.

سابعًا-إجراءات البحث الميدانية:

1-منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي. لوصف وتشـخيص موافقة الخبراء المشـاركين نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

2-مجتمع البحث وعينته:

بناءً على طبيعة البحث وأهدافه تكون مجتمع البحث من جميع الخبراء المتخصـصـين بالإدارة والتخطيط التربوي من المشـاركين في جولات دلفي المعدل والقيادات المسـؤولة عن مؤسـسـات التعليم العام، وفي ضوء طبيعة البحث وأهدافه المستقبلية، فقد تم اتبـاع أسـلوب دلفي؛ كونـه يركز على اسـتشـراف الدراسـات المسـتقبلية والاعتماد على موافقة خبراء متخصـصـين بهدف الحكم على مسـتوى المجـالات التي تحتوي عليهـا الأداة؛ ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة مقصـودة من الخبراء المتخصصين بلغت (26) خبيرًا.

3-أداة البحث:

اسـتخدمت الباحثة الاسـتبانة أداة للبحث للحصـول على المعلومات والبيانات من خلال تعبئتها من قبل عينة الخبراء. لمعرفة مسـتوى موافقة الخبراء المشـاركين نحو متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية بالاسـتبانة، وذلك على وفق الجوانب الآتية:

أ-الاعتمـاد على متطلبـات أسـلوب دلفي المعدل بالنسـبة للأداة التي تتحدد بجولتين، بهدف

معرفة موافقة الخبراء المشـــاركين على متطلبات تطبيق الإشـراف الإلكتروني في مؤسـسـات التعليم العـام في الجمهوريـة اليمنيـة، ومعرفـة معـالمهـا المستقبلية في ضوء الاتفاق عليها، ورسم سياساتها وبدائلها بأســـلوب جماعي وفقًا لتقنيات ومتطلبات أســـلوب دلفي ولتحقيق ذلك فقد تم القيام باختيار لجنة تسيير للبحث من الخبراء المتخصـصـين في الإشـــراف التربوي والإدارة والتخطيط التربوي، من جامعة اب وصـنعاء، للإشـراف على جوانب بناء أداة البحـث وتطبيقهـا والحكم على مســـتوى الإجراءات المنهجية وسلامتها.

ب–القيام بتحديد المصـــادر التي تم الاعتماد عليها في بناء أداة البحث وتمثلت بالآتي:

– المصـــادر والمراجع والكتب العربية والأجنبية المتخصـصـة بالإشـراف التربوي وتقنياته ونماذجها وتجاربها الدولية.

– المصـــادر والمراجع والكتب المتخصـــصـــة والقوانين واللوائح الرسـمية الصـادرة عن مؤسـسـات التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

– المصـــادر والمراجع والكتب المتخصـــصـــة بالإشـــراف التربوي وتقنياته ونماذجها المعاصـــرة وكذلك في المؤسسات التعليمية.

– البحوث والدراســـات العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

– التوصـيات الصـادرة عن المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية المتخصصة.

– القوانين واللوائح الرســـمية المحلية والعربية والأجنبية المتخصصة في موضوع البحث.

– نتائج النماذج والخبرات والتجارب والاتجاهات العالمية المعاصرة ذات العلاقة بموضوع البحث.

– الاســـتراتيجيـة الوطنيـة والقوانين واللوائح الرسمية العربية والأجنبية المتخصصة في موضوع البحث.

– التقارير الرســمية المحلية والدولية الصـــادرة عن واقع الإدارة التعليمية في الجمهورية اليمنية.

– نتـائج الـدراســـــة الميـدانيـة التي تم إجراؤها لمعرفة واقع الإشـــراف الإلكتروني في الجمهورية اليمنية.

4–صدق أداة البحث:

بعد أن تم الانتهاء من إعداد أدوات البحث بصـــورتهـا الأوليـة، تم الاعتمـاد على الخبراء المشـــاركين؛ كونهم خبراء متخصـــصـــين، وكون الموافقة عليها تُعَدُّ صـدقًا للأداة، ومن ثم فقد اعتمد أســلوب الصـــدق الظاهري، للأداة وذلك بحســب الخطوات الآتية:

أ–القيام باختيار لجنة من الخبراء المحكمين المتخصـصـين، بهدف استخراج الصـدق الظاهري لأداة البحث الأولى المكونة من أعضـــاء هيئة التدريس المتخصـصـين في الجامعات اليمنية، بلغ عددهم (26) خبيرًا وتم توزيع أداة البحث عليهم، وطلب منهم الحكم على الأداة من حيث إضـافة أو حذف أو تعديل أي جانب، وتحديد مدى انتمائها للمجالات ومدى صلاحيتها.

ب–تم اعتماد نســبة الاتفاق (80%) فأعلى معيارًا لاعتماد فقرات أداة البحث، بحيث تعتمد كل فقرة تحصـــل على نســبة الاتفاق المحددة، وحذف

الفقرة التي تحصل على أقل من النسبة المحددة، وبعد القيام بعملية جمع الأداة من الخبراء المتخصصين

ثامنًا-عرض نتائج البحث:

تستعرض الباحثة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الميدانية لجميع المجالات الخاصة بدرجة أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني وبما يحقق هدف البحث المتمثل بالسؤال:

ما درجة أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية؟

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات مجالات الأداة وتم ترتيبها تنازليًا، وفقا لتقديرات استجابات أفراد العينة، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أَنَّ متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية لجميع المجالات، جاءت بدرجة (مرتفعة)؛ إذ حصلت على المتوسط الحسابي **(3.42)** وبانحراف معياري **(0.60)**، ووزن نسبي (86%)، وهي قيمة تشير إلى ارتفاع درجة أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام والجدول(1) يوضح ذلك:

جدول (1): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للأداة بشكل عام

	اسم المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
3	متطلبات إدارية	1	3.63	.63	%91	مرتفعة جدًا
1	متطلبات تشريعية	2	3.42	.68	%86	مرتفعة
2	متطلبات التخطيط	3	3.42	.63	%86	مرتفعة
5	متطلبات مالية	4	3.40	.65	%85	مرتفعة
4	متطلبات بشريه	5	3.19	.65	%80	مرتفعة
7	متطلبات نشر التقنية	6	3.06	.81	%77	مرتفعة إلى حد ما
6	متطلبات مادية	7	3.03	.77	%76	مرتفعة إلى حد ما
متوسط الإجمالي العام			**3.42**	**0.60**	**%86**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول أعلاه: ارتفاع المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو مجالات أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.60) وبوزن نسبي (86%) من إجمالي الاستجابة على جميع المجالات. أما على مستوى المجالات للأداة، فقد كانت النتيجة على النحو الآتي:

تفاوت ارتفاع المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو المجالات التي احتوت

عليها الأداة التي تمثل أبرز متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية؛ إذ نالت درجة أهمية (مرتفعة) مع وجود بعض التفاوت في قيمها الإحصائية؛ حيث جاء المجال المتعلق بالمتطلبات الإدارية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.63) وانحراف معياري (.63) ووزن نسبي (91%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة جدًا).

جاء المجال المتعلق بالمتطلبات التشريعية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (3.42) وانحراف معياري (.68) ووزن نسبي (86%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

احتل المجال الخاص بمتطلبات التخطيط لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي مقداره (3.42) وانحراف معياري (.63) ووزن نسبي (86%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

أما المجال الخاص بالمتطلبات المالية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية فقد جاء في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي مقداره (3.40) وانحراف معياري (.65) ووزن نسبي (85%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

احتل المجال الخاص بمتطلبات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية في المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي مقداره (3.19) وانحراف معياري (.65) ووزن نسبي (80%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

احتل مجال متطلبات نشر التقنية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية المرتبة السادسة قبل الأخيرة، بمتوسط حسابي مقداره (3.06) وانحراف معياري (.81) ووزن نسبي (77%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة إلى حدا ما).

احتل مجال المتطلبات المادية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية المرتبة السابعة والأخيرة، بمتوسط حسابي مقداره (3.03) وانحراف معياري (.77) ووزن نسبي (76%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة إلى حدا ما).

وتشير هذه النتيجة إلى أَنَّ هذه المتطلبات ضرورية من وجهة نظر عينة الخبراء، وَأَنَّهَا تسهم بشكل كبير في تسهيل عملية تنفيذ الإشراف الإلكتروني، وتساعد المشرفين والمعلمين على القيام بأدوارهم المنوطة بهم في تنفيذ أساليب الإشراف الإلكتروني إذا تم توفيرها، وقد يعزى ذلك إلى ضرورة توفير الإمكانات والتسهيلات التي تعمل على تطوير الخدمة الإشرافية المقدمة من خلال نموذج الإشراف الإلكتروني.

كما يمكن اعتبار هذه النتيجة المؤشـــرة على ارتفاع درجة الأهمية لمتطلبات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني في مؤســـســـــات التعليم العـام في الجمهوريـة اليمنيـة، بِـأَنَّهَـا نتيجـة منطقيـة تؤكـدها الشـواهد الميدانية وتعززها نتائج التقارير الرسـمية وكثير من الدراسـات السـابقة التي تؤكد جميعها أَنَّ الإشـراف التربوي بحاجة ماسـة للتطوير في ضـوء الاتجاهات الإشرافية الحديثة، ولعل أبرز الموجهات والأطر المرجعيـة المنظمـة لتطبيق الإشـــراف الإلكتروني التي لهـا أولويـة في التطوير تتمثـل بالأطر التشـريعية والخطط الاسـتراتيجية والمالية والهيكل التنظيمية، وهو ما سـينعكس على تطوير اســـتراتيجيات التعليم العام وهياكله التنظيمية، وما يترتـب عليهـا من أهميـة تطبيق الإشـــراف الإلكتروني، يعزز ذلك نتائج العديد من الدراســات السابقة:

1-نتائج مجال المتطلبات الإدارية:

جدول (2): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال المتطلبات الادارية

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	اهتمام الإدارة العليا بإدخال مشروع الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام.	1	3.73	.60	%93	مرتفعة جدًا
3	توفر هيكل وتوصيف وظيفي ينسجم مع طبيعة الإشراف الإلكتروني.	2	3.65	.75	%91	مرتفعة جدًا
5	تقنية إدارات مؤسسا ت التعليم العام لتحويل أساليب الإشراف التربوي التقليدية إلى أساليب إلكترونيه ونشرها عبر المواقع التربوية.	3	3.65	.75	%91	مرتفعة جدًا
4	نشر الوعي بأهمية توظيف التقنيات الحديثة في مجال الإشراف الإلكتروني بمؤسسات التعليم العام.	4	3.58	.81	%90	مرتفعة جدًا
2	دعم الإدارة العليا سياسة التحول نحو تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام.	5	3.54	.76	%89	مرتفعة
	متوسط إجمالي المجال		**3.63**	**.63**	**0.91**	**مرتفعة جدًا**

يتضح من الجدول أعلاه:

ارتفاع مســـتوى موافقة الخبراء المشـــاركين الإجمالية للمتطلبات الإدارية لتطبيق الإشـــراف الإلكتروني في مؤســـســـــات التعليم العـام في الجمهوريـة اليمنيـة، وبـدرجـة مرتفعـة جـدًا؛ حيـث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (91%) من إجمالي اســـتجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا وبمتوســـط حســـابي إجمالي (3.63) وانحراف

معياري إجمالي بلغ (0.63) وبدلالة لفظية (مرتفعة جدا) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات.

تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين نحو فقرات المتطلبات الإدارية، وبدرجة مرتفعة جدًا؛ إذ تراوحت نسبة الموافقة الإجمالية لها بين (90% – 93%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا، كما تراوح المتوسط حسابي لها بين (3.58–3.73) وانحراف معياري تراوح بين (0.60–0.81) وبدلالة لفظية (مرتفعةجدا).

في حين حصلت الفقرة رقم(2)على ادنى المتوسطات الحسابية وبدرجه (مرتفعة) اذ حصلت على المتوسطات الحسابي(3.63) ، وانحراف معياري(0.76) ونسبه مئوية(89%) ،ويعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء لأهمية الارتقاء بمستوى الأداء في المؤسسات التعليمية، من خلال تطبيق الإشراف الإلكتروني الذي ينعكس على أداء المؤسسات التعليمية وتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة، وإدراك عينة الخبراء لضرورة توفر هيكل وتوصيف وظيفي يتسم بالمرونة ويحدد الحقوق والمسؤوليات والمهام، وتتناسب وطبيعة الإشراف الإلكتروني وما يتطلبه، كما أَنَّ طبيعة عمل المشرف التربوي بين الزيارات الميدانية والعمل الإداري والعديد من المهام الذي يكلف بها المشرف التربوي تتطلب امتلاك مهارات الحاسوب المختلفة من أجل التحول إلى تطبيق الإشراف الإلكتروني والتغلب على الفلسفة السائدة في أغلب المؤسسات التعليمية اليمنية القائمة على استخدام الأساليب الإشرافية التقليدية.

2–نتائج مجال المتطلبات التشريعية:

جدول (3): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال المتطلبات التشريعية

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
5	توفر التشريعات واللوائح المنظمة للعمل الإشرافي الإلكتروني.	1	3.50	.76	0.88	مرتفعة
2	ملاءمة التشريعات القائمة في ضوء متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني.	2	3.42	.70	%86	مرتفعة
3	توفر الأنظمة التي تحفز عملية تطبيق الإشراف الإلكتروني.	3	3.42	.76	%86	مرتفعة
4	تغيير السياسات المؤسسية المتعلقة بالعاملين بمؤسسات التعليم العام بما يتناسب مع الإشراف الإلكتروني.	4	3.42	.76	%86	مرتفعة
1	توفر التشريعات التي تعمل على حماية امن نظام المعلومات في ظل العمل الإشراف الإلكتروني.	5	3.35	.75	%84	مرتفعة
	متوسط إجمالي المجال		**3.42**	**.68**	**%86**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول رقم (3)، ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية لمتطلبات التشريعية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبدرجة مرتفعة؛ حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (86%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا وبمتوسط حسابي إجمالي (3.42) وانحراف معياري إجمالي بلغ (0.68) ونسبه مئوية (86%) وبدلالة لفظية (مرتفعة) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات.

تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين نحو فقرات المتطلبات التشريعية، وبدرجة مرتفعة؛ حيث تراوحت نسبة الموافقة الإجمالية لها بين (84% – 88%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا، كما تراوح المتوسط حسابي لها بين (3.35–3.50) وانحراف معياري تراوح بين (0.70–0.76) وبدلالة لفظية (مرتفعة)، ويعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء أهمية توفر الأنظمة واللوائح والتشريعات التي تدعم توظيف التقنيات في العملية الإشرافية وضرورة إصدار لوائح تحدد المسؤوليات لإدارات المدارس والمشرفين التربويين والمعلمين تتضمن معايير مقننة وواضحة يمكن بواسطتها استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة، ووضع الأنظمة واللوائح التي تضمن آلية تبادل المعلومات لتطبيق الإشراف الإلكتروني.

3-نتائج مجال متطلبات التخطيط:

جدول (4): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال التخطيط

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	توفر البيانات والإحصاءات اللازمة للتخطيط لتطبيق الإشراف الإلكتروني	1	3.69	.55	%92	مرتفعة جدا
2	توفير الادلة الإرشادية التي توضح اليات تطبيق الإشراف الإلكتروني	2	3.58	.70	%90	مرتفعة جدا
3	اعداد الخطط الموجهة لمؤسسات التعليم العام لتطبيق الإشراف الإلكتروني.	3	3.38	.70	%85	مرتفعة
4	توحيد الخطط ونظم واجراءات العمل الإداري في مؤسسات التعليم العام	4	3.23	.71	%81	مرتفعة
5	التخطيط لتوعيه العاملين في مؤسسات التعليم العام بجدوى وأهمية بتطبيق الإشراف الإلكتروني.	5	3.19	.80	%80	مرتفعة
	إجمالي متوسط المجال		**3.42**	**.63**	**0.86**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول رقم (4): ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية لمتطلبات التخطيط لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبدرجة مرتفعة؛ حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (86%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا وبمتوسط حسابي إجمالي (3.42) وانحراف معياري إجمالي بلغ (0.63) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات.

تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين نحو فقرات متطلبات التخطيط، وبدرجة مرتفعة؛ حيث تراوحت نسبة الموافقة الإجمالية لها بين (80% – 92%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا، كما تراوح المتوسط حسابي لها بين (3.19–3.69) وانحراف معياري تراوح بين (0.55–0.80) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات ويعزى ذلك الى إدراك عينة الخبراء أَنَّهُ لا يمكن الانتقال أو التحول إلى الإشراف الإلكتروني إلا من خلال خطة قائمة على بيانات وإحصائيات دقيقة وآليات واضحة، وتنطلق من الواقع وتوفر أدلة إرشادية لتهيئة وتوعية العاملين في مؤسسات التعليم العام بأهمية الإشراف الإلكتروني بالتعامل مع عدد أكبر من المعلمين وبمسافات متباعدة بأقل وقت وجهد وتحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

4-نتائج مجال المتطلبات المالية:

جدول (5): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال المتطلبات المالية

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	توفر الدعم المالي الكافي لتوفير البنية التحتية لتطبيق الإشراف الإلكتروني.	1	3.69	.70	%92	مرتفعة جدًا
2	توفر ميزانيه كافيه لصيانة أجهزة الحاسبات الالية والشبكات باستمرار.	2	3.50	.76	%88	مرتفعة
3	امتلاك الدعم المالي الكافي لتحديث الحاسبات الالية والبرمجيات.	3	3.38	.75	%85	مرتفعة
5	توفر الدعم المالي اللازم للاستعانة بالمدربين المؤهلين لتدريب القوى البشرية.	4	3.23	.65	%81	مرتفعة
4	امتلاك الاموال اللازمة لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية.	5	3.19	.69	%80	مرتفعة
	متوسط إجمالي المجال		**3.40**	**0.65**	**%85**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول رقم (5):

ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية للمتطلبات المالية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبدرجة (مرتفعة)؛ حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (85%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا وبمتوسط حسابي إجمالي (3.40) وانحراف معياري إجمالي بلغ (0.65) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات.

تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين نحو فقرات المتطلبات المالية، وبدرجة مرتفعة؛ حيث تراوحت نسبة الموافقة الإجمالية لها بين (80% – 92%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا، كما تراوح المتوسط حسابي لها بين (3.19–3.69) وانحراف معياري تراوح بين (0.65–0.70) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات.

يعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء لضرورة توفر خطط أو آليات لإدارات الإشراف التربوي في التحول التدريجي إلى الإدارة الإلكترونية، من خلال موازنة مالية خاصة لتنفيذ الأساليب الإشرافية إلكترونيًا، ونظام للحوافر يدعم ويشجع المشرفين الذين يوظفون الشبكة العنكبوتية في تفعيل الأساليب الإشرافية أكثر من غيرهم من المشرفين الذين لا يوظفون أدوات.

5-نتائج مجال المتطلبات البشرية:

جدول (6): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال المتطلبات البشرية

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
2	توفر برامج النمو المهني بما يتوافق مع الإشراف الإلكتروني.	1	3.58	.76	%90	مرتفعة جدا
1	توفر عدد كاف من المبرمجين ومدخلي البيانات وتطبيقها إلكترونيا في مؤسسات التعليم العام.	2	3.35	.75	%84	مرتفعة
6	امتلاك المشرفين قدرة كافية من المهارات الخاصة بالمستحدثات التكنولوجية.	2	3.35	.75	%84	مرتفعة
3	امتلاك المشرفين اتجاهات إيجابية نحو الإشراف الإلكتروني.	4	3.31	.60	%83	مرتفعة
4	وجود عدد كاف من المشرفين التربويين الذين يملكون مهارات الحاسوب والإنترنت.	5	3.31	.68	%83	مرتفعة
10	تمكين العاملين في مؤسسات التعليم العام من امتلاك مهارة استخدام الحاسوب.	6	3.23	.82	%81	مرتفعة

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
12	توعية عناصر العملية الإشرافية بأهمية استخدام التقنيات الحديثة في العمل الإشرافي.	7	3.19	.69	%80	مرتفعة
16	وجود عدد كافي من المشرفين التربويين للعمل بنظام الإشراف الإلكتروني.	8	3.19	.98	%80	مرتفعة
5	حرص المشرفين على النمو المهني وتطوير أساليبهم بما يتوافق مع الإشراف الإلكتروني.	9	3.15	.78	%79	مرتفعة إلى حدا ما
14	تعاون المعلمين والمديرين مع المشرفين التربويين في تطبيق الإشراف الإلكتروني.	10	3.15	.83	%79	مرتفعة إلى حدا ما
7	امتلاك المشرفين التربويين الثقة بأنفسهم وقدراتهم في ممارسة الإشراف الإلكتروني.	11	3.12	.77	%78	مرتفعة إلى حدا ما
8	تمكين العاملين في مؤسسات التعليم من استخدام البريد الإلكتروني (Email)	`12	3.08	.80	%77	مرتفعة إلى حدا ما
13	انسجام الكادر البشري في الإدارة التربوية مع توجهات التحول إلى الإشراف الإلكتروني.	13	3.08	.85	%77	مرتفعة إلى حدا ما
15	عقد دورات تدريبية للعامين في مؤسسات التعليم العام عبرا لشبكه العنكبوتية.	14	3.08	.85	%77	مرتفعة إلى حدا ما
9	تعمل عناصر العملية الإشرافية على استخدام وسائل التواصل الاجتماعية في خدمه العمل الإشرافي بالهاتف المحمول.	15	3.00	.75	%77	مرتفعة إلى حدا ما
11	امتلاك عناصر العملية الإشرافية لمهارات الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب.	16	2.81	.90	%70	مرتفعة إلى حدا ما
	متوسط إجمالي المجال		**3.19**	**.65**	**%80**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول أعلاه رقم (6): ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية للمتطلبات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبدرجة مرتفعة؛ حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (80%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا وبمتوسط حسابي إجمالي (3.19) وانحراف معياري إجمالي بلغ (0.65) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات.

تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين على فقرات المتطلبات البشرية، وبدرجة مرتفعة وفق مستويين:

1-تفاوت ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية للمتطلبات البشرية لتطبيق

الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية؛ حيث حصلت الفقرة رقم (2) التي مفادها "توفر برامج النمو المهني بما يتوافق مع الإشراف الإلكتروني" على نسبة موافقة (90%) ومتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (0.76) وبدلالة لفظية (مرتفعة جدًا)، في حين حصلت الفقرات(1، 4، 6، 3، 10، 12، 16) على نسبة الموافقة إجمالية تراوحت بين (80% – 84%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا، كما تراوح المتوسط الحسابي لها بين (3.19–3.35) وانحراف معياري تراوح بين (0.60–0.98) وبدلالة لفظية (مرتفعة) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات.

2–تفاوت ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية للمتطلبات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية للفقرات (5، 14، 7، 8، 1، 3، 15، 9، 11)؛ حيث تراوحت نسبة الموافقة الإجمالية لها بين (70% – 79%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا، كما تراوح المتوسط حسابي لها بين (2.81–3.15) وانحراف معياري تراوح بين (0.73–0.90) وبدلالة لفظية (مرتفعة إلى حدا ما) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات. ويعزى ذلك إلى ضرورة مواكبة عناصر العملية الإشرافية المستنتجات التربوية، والحرص على النمو المهني الذاتي للمشرفين التربويين بما يكسبهم خبرات متعددة ومتنوعة، ناهيك عن امتلاك عدد كبير منهم خبرات واسعة في توظيف التكنولوجيا في الإشراف التربوي وَأَنَّ اختيار المشرفين يجب أن يكون من المعلمين المتميزين ذوي الخبرة العلمية التي أهلتهم إلى الإشراف وضرورة امتلاك عناصر العملية الإشرافية مهارات الحاسوب بما يعزز ثقة المشرف التربوي بقدراته التربوية في مجال الإشراف الإلكتروني وضرورة توفر عدد كافٍ من المبرمجين وتفرغهم لخدمة الإشراف الإلكتروني حيث الأعباء الإدارية والفنية.

6–نتائج مجال متطلبات نشر التقنية:

جدول (7): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال نشر التقنية

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
6	وجود مواقع إلكترونية تعليمية متخصصة بالمواد الإثرائية والدروس النموذجية.	1	3.42	.95	%86	مرتفعة
7	وجود موقع إلكتروني مركزي خاص بخدمات الإشراف التربوي وتطبيقها إلكترونيا.	2	3.19	.90	%80	مرتفعة

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	امتلاك مؤسسات التعليم العام برامج تدريب في مجال التقنية الحديثة.	3	3.15	.73	%79	مرتفعة إلى حدا ما
10	وجود قاعدة بيانات إلكترونية خاصه بالإشراف التربوي.	4	3.15	.88	%79	مرتفعة إلى حدا ما
11	توفر البرامج اللازمة لإدارة النظام إلكترونيا في مكاتب مؤسسات التعليم العام.	5	3.12	.77	%78	مرتفعة إلى حدا ما
9	توفر برامج وتطبيقات الهواتف الذكية بما يسهل التواصل بين المشرفين التربويين.	6	3.08	.85	%77	مرتفعة إلى حدا ما
2	توفر برمجيات إلكترونية مناسبة لتطبيق الإشراف الإلكتروني.	7	3.00	.89	%75	مرتفعة إلى حدا ما
12	تحويل الوثائق والملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية.	8	3.00	.94	%75	مرتفعة إلى حدا ما
8	توفر المراجع والكتب الإلكترونية التي تخدم القراءات الموجهة وتطبيقها إلكترونيا في مؤسسات التعليم العام.	9	2.96	.92	%74	مرتفعة إلى حدا ما
5	توفر مدونات إلكترونية موجهة لخدمة تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام.	10	2.92	.98	%73	مرتفعة إلى حدا ما
3	توفر برامج تفاعلية خاصه بالأشراف تتيح فرص التواصل المتزامن وغير المتزامن.	11	2.88	.91	%72	مرتفعة إلى حدا ما
4	حوسبة الأساليب والمباحث المختلفة ليتم تطبيقها في الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام.	12	2.88	.97	%72	مرتفعة إلى حدا ما
	متوسط إجمالي المجال		**3.06**	**.81**	**%77**	**مرتفعة إلى حد ما**

يتضح من الجدول أعلاه رقم (7): ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية لمتطلبات نشر التقنية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبدرجة مرتفعة؛ حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (77%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا وبمتوسط حسابي إجمالي (3.06) وانحراف معياري إجمالي بلغ (0.81) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات ونسبه مئوية 77%وبدلالة لفظية (مرتفعة إلى حدا ما).

تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين على فقرات متطلبات نشر التقنية؛ حيث حصلت الفقرة رقم (6) التي مفادها "وجود مواقع إلكترونية تعليمية

متخصصة بالمواد الإثرائية والدروس النموذجية" على المرتبة الأولى بنسبة موافقة (86%)، وبمتوسط حسابي (3.42)، وانحراف معياري(.95) وبدلالة لفظية(مرتفعة) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26)، واحتلت الفقرة رقم (7) التي مفادها "وجود موقع إلكتروني مركزي خاص بخدمات الإشراف التربوي وتطبيقها إلكترونيا" المرتبة الثانية بنسبة موافقة(80%)، وبمتوسط حسابي (3.19)، وانحراف معياري(.90) وبدلالة لفظية (مرتفعة) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26)، في حين حصلت بقية الفقرات على نسبة موافقة مرتفعة الى حد ما تراوحت بين (72% -79%) ومتوسط حسابي تراوح بين (2.88-3.15) وانحراف معياري تراوح بين (.73 -88.) وبدلالة لفظية مرتفعة إلى حد ما. ويعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء أَنَّ المتطلبات التقنية الخاصة بالتدريب والتأهيل وإقامة المحاضرات واللقاءات لتطبيق الإشراف الإلكتروني ضرورية بالنسبة للمعلمين والمشرفين حتى يتسنى تنفيذ أساليب الإشراف الإلكتروني، ورغبتهم في إيجاد الطرق والأساليب الحديثة لتطوير أدائهم وضرورة وجود المتطلبات التقنية التي تسهل عملية التنفيذ والاستفادة من البرامج والتطبيقات الإلكترونية الحديثة التي تخدم العملية الإشرافية في مؤسسات التعليم العام والاهتمام بمشاريع دمج التكنولوجيا بالتعليم.

7-نتائج مجال المتطلبات المادية:

جدول (8): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث نحو أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال المتطلبات المادية

م	الفقرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	توفر عدد مناسب من أجهزة الحاسوب لتطبيق الإشراف الإلكتروني.	1	3.54	.86	%89	مرتفعة
10	جودة الخوادم المستخدمة وملاءمة سعتها التخزينية لتطبيق الإشراف الإلكتروني	2	3.23	.71	%81	مرتفعة
3	توفر بنية تحتية متكاملة في مجال شبكات الإنترنت لمؤسسات التعليم العام.	3	3.19	.70	%80	مرتفعة
9	توفر شبكه داخليه تربط المؤسسة بإدارة الإشراف التربوي.	4	3.19	.80	%80	مرتفعة
7	توفر خادم (سيرفر)التخزين البيانات المتعلقة بالإشراف.	5	3.08	.85	%77	مرتفعة إلى حدا ما
4	توفر شبكات ربط مؤسسات التعليم العام بمكاتب التربية والإشراف التربوي بوجود شبكه خارجيه.	6	3.00	.90	%75	مرتفعة إلى حدا ما

م	الفقرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
8	توفر برامج جاهزة خاصه بتطبيق الإشراف الإلكتروني.	7	2.96	.92	%74	مرتفعة إلى حدا ما
2	توفر موقع متكامل للإشراف الإلكتروني.	8	2.92	.98	%73	مرتفعة إلى حدا ما
11	تخصص اشتراكات في الموقع الإلكتروني مدفوعة الاجر لتطبيق الإشراف الإلكتروني.	9	2.88	.91	%72	مرتفعة إلى حدا ما
5	توفر جهاز حاسوب محمول لكل مشرف.	10	2.85	.93	%71	مرتفعة إلى حدا ما
6	توفر طابعه بمواصفات مناسبه لإنجاز الاعمال الإدارية المتعلقة بالعملية.	11	2.77	.95	%69	مرتفعة إلى حدا ما
12	يتوفر لمؤسسات التعليم العام العدد الكافي من الكاميرات الرقمية.	11	2.77	.95	%69	مرتفعة إلى حدا ما
متوسط إجمالي المجال			**3.03**	**.77**	**%76**	**مرتفعة إلى حد ما**

يتضح من الجدول أعلاه رقم (8): ارتفاع المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلبات المادية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية؛ حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية (76%) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26) خبيرًا وبمتوسط حسابي إجمالي (3.03) وانحراف معياري إجمالي بلغ (0.77) من إجمالي الاستجابات على جميع المجالات وبدلالة لفظية (مرتفعة إلى حدا ما).

تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين على فقرات المتطلبات المادية؛ حيث حصلت الفقرة رقم (1) التي مفادها "توفر عدد مناسب من أجهزة الحاسوب لتطبيق الإشراف الإلكتروني" على المرتبة الأولى بنسبة موافقة (89%)، وبمتوسط حسابي (3.54)، وانحراف معياري(86%) وبدلالة لفظية (مرتفعة) من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26)، واحتلت الفقرة رقم (10) التي مفادها "جودة الخوادم المستخدمة وملاءمة سعتها التخزينية لتطبيق الإشراف الإلكتروني" المرتبة الثانية بنسبة موافقة (81%)، وبمتوسط حسابي (3.23)، وانحراف معياري(.90) وبدلالة لفظية (مرتفعة)، وحصلت الفقرة رقم (3) التي مفادها " توفر بنية تحتية متكاملة في مجال شبكات الإنترنت لمؤسسات التعليم العام" على المرتبة الثالثة بنسبة موافقة (80%)، وبمتوسط حسابي (3.19)، وانحراف معياري (.80) وبدلالة لفظية (مرتفعة)، وجاءت الفقرة رقم (9) التي مفادها

"توفر شبكه داخليه تربط المؤسسة بإدارة الإشراف التربوي" في المرتبة الرابعة بنسبة موافقة (80%)، وبمتوسط حسابي (3.19)، وانحراف معياري (.70) وبدلالة لفظية(مرتفعة)، من إجمالي استجابات الخبراء البالغ عددهم (26)، في حين حصلت بقية الفقرات على نسبة موافقة مرتفعة الى حد ما تراوحت بين (69% -77%) ومتوسط حسابي تراوح بين (2.77-3.08) وانحراف معياري تراوح بين (.85 -.95) وبدلالة لفظية مرتفعة إلى حدا ما. ويعزى ذلك إلى ضرورة توفر المتطلبات المادية لتطبيق الإشراف الإلكتروني التي منها: توفير الإمكانات المادية، والمالية والبنية التحتية والتجهيزات اللازمة، وتوفير بيئة عمل تساعد المشرف والمعلم على تنفيذ وممارسة أنشطة وأساليب الإشراف الإلكتروني، وتشجيع تبني المشاريع الإلكترونية وامتلاك الوسائل اللازمة لذلك من أجهزة حاسوب وغيرها صيانة الأجهزة وتشغيلها.

خلاصة النتائج:

- ارتفاع المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين على مجالات أهمية متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.60) وبوزن نسبي (86%) من إجمالي الاستجابة على جميع المجالات.

- جاء المجال المتعلق بالمتطلبات الإدارية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.63) وانحراف معياري (.63) ووزن نسبي (91%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة جدًا).

- حصل المجال المتعلق بالمتطلبات التشريعية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (3.42) وانحراف معياري (.68) ووزن نسبي (86%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

- احتل المجال الخاص بمتطلبات التخطيط لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي مقداره (3.42) وانحراف معياري (.63) ووزن نسبي (86%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

- جاء المجال الخاص بالمتطلبات المالية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية فقد جاء في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي مقداره (3.40) وانحراف معياري (.65) ووزن نسبي (85%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

- احتل المجال الخاص بمتطلبات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية في المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي مقداره (3.19) وانحراف معياري (.65) ووزن نسبي (80%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة).

– احتل مجال متطلبات نشـــر التقنية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية المرتبة الســادســة قبل الأخيرة، بمتوسط حسابي مقداره (3.06) وانحراف معياري (.81) ووزن نســبي (77%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة إلى حدا ما).

– احتل مجال المتطلبات المادية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية المرتبة الســابعة والأخيرة، بمتوسط حسابي مقداره (3.03) وانحراف معياري (.77) ووزن نســبي (76%)، وبدلالة لفظية (مرتفعة إلى حدا ما).

متطلبات تطبيق الاشراف الالكتروني:

بناءً على نتائج البحث يمكن أن تســتعرض الباحثة أهم متطلبات تطبيق الاشــراف الالكتروني في مؤسسات التعليم العام في الآتي:

1-المتطلبات التشريعية:

- صدور قرار وزاري يتضمن إلزام مؤسسات التعليم العام بتطبيق الإشراف الإلكتروني.
- إصــــدار القوانين والتشــــريعات واللوائح والأنظمة والإجراءات التي تســـهل التحول نحو الإشراف الإلكتروني، والمنظمة لبرامجه وخاصة ما يتعلق بمستوى الأمان والخصوصية للمعلومات.
- تحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة لتطبيق الإشــراف الإلكتروني في المدارس الحكومية.
- إعداد وتهيئة المشــرفين التربويين ومديري المدارس والمعلمين نحو التحول إلى الإشــراف الإلكتروني من خلال عقد دورات تدريبية مكثفة في مجال الإشراف الإلكتروني، وتحفيزهم لحضورها.
- ضــــرورة التنســـيق بين الوزارة والإدارات والمدارس نحو التطبيق التدريجي للإشــراف الإلكتروني.
- أن تقوم الإدارة العامة المســؤولة عن الإشــراف بوزارة التربية والتعليم بعقد الندوات واللقاءات والورش اللازمة لإزالة المخاوف من غموض مفهوم الإشراف الإلكتروني لدى بعض عناصر العملية الإشرافية.
- تزويد مؤسسات التعليم العام بدليل إجرائي يوضح آلية العمل بالإشراف الإلكتروني.
- تزويد مؤسسات التعليم العام بتشريعات ولوائح واضحة وشاملة لتسهيل العمل الإلكتروني فكلما كانت تلك التشــريعات واللوائح واضــحة ومحددة ومســتقرة ومرنة فَإِنَّ ذلك يقضـــي على الاجتهادات المختلفة في تفســيرها والتباين في تطبيقها من حين إِلَى آخر وبما يســاعد على التطوير والتحديث واستخدام وسائل التقنية الحديثة بأشكالها المختلفة.

2-متطلبات التخطيط:

- تشكيل لجنة عليا تتولى وضع الاستراتيجية لمشروع الإشراف الإلكتروني.
- وضع الخطط الفرعية لمشروع الإشراف الإلكتروني.
- الاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية للمشاركة في الدراسة ووضع الخطط.

- الاســـتعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ بعض مراحل المشروع أو المشاركة في بعضه.

- وضـــع خطط اســـتراتيجية لتقديم خدمات الأقسام المسؤولة عن الإشراف للمدارس عن طريق الشبكة العنكبوتية.

3-المتطلبات البشرية:

- العمل على نشر ثقافة الإشراف الإلكتروني لدى جميع العناصـر البشـرية ذات العلاقة بالعمل التربوي ضمن منظومة الإشراف التربوي.

- تعيين فنيين مختصـــين لصـــيانة وتركيب ومتابعة الأجهزة الإلكترونية بحيث يقومون بزيارتها زيارات دورية لمتابعة الأجهزة وصيانتها.

- أن تعمـل وزارة التربيـة والتعليم على اسـتقطاب العناصـر البشـرية القادرة على تأهيل وتـدريـب المشـــرفين التربويين والمعلمين على اســتخدام تقنية المعلومات الإدارية والفنية وتفعيلها في العمل الإشرافي.

- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على تفعيل دور الكوادر الوطنية المؤهلة تأهيلًا فنيًا عاليًا في مجال البرمجة الحاسوبية، لإنتاج البرامج الحاسوبية المناســبة للأعمال الإدارية المدرســية وتطويرها، ويمكن تحقيق ذلـك من خلال تعيين خريجي الجامعي المتميزين بمجال البرمجة الحاســوبية في دائرة الحاسوب التابعة لها.

- توفير كوادر بشرية للإشـراف على تطبيق الإشـراف الإلكتروني في مؤسـسـات التعليم العام وتنظيم دورات لتنمية مهارات المشـــرفين في اللغة الإنجليزية الخاصة بالمستحدثات التكنولوجية.

4-المتطلبات المادية والمالية:

- تخصيص موازنات ماليـة كـافيـة من قبل وزارة التربية والتعليم لتطبيق مشـروع الإشـــــراف الإلكتروني، والاسـتعانة بخبراء في مجال الإشـراف الإلكتروني، وتخصـــيص اشـــتراكات في المواقع الإلكترونية المتخصصة مدفوعة الأجر توضح فيها مصادر التمويل وبنود الإنفاق بشكل دقيق.

- حثّ القطاع الخاص على دعم مؤسـسـات التعليم العـام، وتبني المشـــاريع الإلكترونيـة في المدارس والاسـتثمار فيها، وتهيئة قاعات مدرسـية مجهزة بالمستحدثات التكنولوجية.

- تشـــجيع المشـــرفين ومـديري المـدارس والمعلمين على اقتناء حواسـيب في منازلهم وربطها بالإنترنت.

- تزويد جميع أقسام الإشراف بماسح ضوئي وكاميرات تصوير فيديو حديثة.

- العمل على انتظام التيار الكهربائي وتوفير مصادره البديلة وذلك بالتوجه نحو تزويد المؤسسات التربوية بالأجهزة اللازمة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بما يضمن اسمرار التيار الكهربائي.

- توقيع اتفـاقيـات شـــراكـة أو تمويـل مع المؤسـســات ذات العلاقة تيسـر على المشـرفين والمعلمين امتلاك الوســائل اللازمة للإشـــراف الإلكتروني من هواتف ذكية أو أجهزة حاســـوب شخصية.

- تجهيز قاعات تدريبية خاصـــة مجهزة للتـدريـب الإلكتروني في مكـاتـب التربيـة والتعليم وتوفر أعداد مناسـبة من أجهزة الحاسـوب لتطبيق

الإشراف الإلكتروني والعمل على استمرارية صيانة الأجهزة التكنولوجية.

5-متطلبات نشر التقنية:

- إنشاء موقع إلكتروني مركزي للإدارة العامة المسؤولة عن الإشراف والتأهيل التربوي يحتوي على جميع البرمجيات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني.

- إنشاء موقع إلكتروني لكل إدارة مسؤولة عن الإشراف والأقسام التابعة لها في المديريات على شبكة الإنترنت للتواصل مع بعضها والتواصل مع محيطها الخارجي.

- الحث على إنتاج وتعريب البرمجيات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية التي تخدم تطبيقات الإشراف الإلكتروني.

- العمل على إعداد قاعدة بيانات إلكترونية لجميع المشرفين التربويين والمدارس والمعلمين تيسر القيام بالمهام الإشرافية.

- تصميم برمجيات متخصصة لإدارة منظومة الإشراف الإلكتروني وتأمين أجهزة حواسيب آلية حديثة مناسبة لتطبيقات الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام.

- حث الإدارة العامة المسؤولة عن الإشراف التربوي والمناهج بوزارة التربية والتعليم على استكمال حوسبة المقررات الدراسية وجعلها بصورة تفاعلية؛ وهو ما يسهم في تطبيق الإشراف الإلكتروني.

- إعداد قوائم بالعناوين الإلكترونية للمواقع والمدونات والمكتبات الإلكترونية التعليمية التي يوجد فيها مراجع وكتب إلكترونية وأبحاث تربوية تخدم العملية الإشرافية.

تاسعًا-التوصيات والمقترحات:

1-التوصيات:

-إعادة صياغة أهداف تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني بما يناسب العصر الحالي والتغير السريع في طرق التدريس الحديثة.

-توفير البنية التحتية الملائمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في التعليم العام، وتحفيز المشرفين المتميزين في تطبيق الإشراف الإلكتروني من خلال إتاحة الفرصة لهم للترشيح للمناصب القيادية.

-العمل على أن يلبي الإشراف التربوي الإلكتروني طموحات كل من المشرفين التربويين والمعلمين في الميدان لتطوير العملية التدريسية للأفضل.

-ضرورة تحديث شبكات الإنترنت بالسرعات المناسبة التي تناسب واقع العصر، وتكثيف البرامج التدريبية التي تتناول أهمية وطرق تفعيل الإشراف الإلكتروني للمشرفين التربويين.

-توفير أجهزة الحاسب وأجهزة المحمول للمشرفين والعاملين بالإدارات التربوية بأسعار مناسبة وأقساط ميسرة.

-إصدار التشريعات واللوائح والأنظمة من قبل القيادات في وزارة التربية والتعليم التي تضمن تنفيذ تطبيق الاشراف الالكتروني.

-دراسة المعوقات التي تواجه تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام والعمل على حلها بطريقة علمية وعملية جادة ومدروسة.

2-المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث الحالي تقترح الباحثة القيام بإجراء الدراسات العلمية المكملة لأهداف البحث الحالي ومنها:

- دراسات تقويمية لمعرفة اتجاهات القيادات في وزارة التربية والتعليم نحو تطبيق الإشراف الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

- دراسة لتحديد معوقات تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

- دراسة لإعداد تصور للاستفادة من التجارب العالمية في الإشراف التربوي الإلكتروني.

قائمة المراجع:

أولًا-المراجع العربية:

1. أبو عاذرة، سهام، (2015)، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة الإشراف التربوي على المدارس الحكومية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأقصى، غزة.

2. اسكندر، نهى. (2014). **درجة توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، في جامعة إب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب.

3. برقعان أحمد محمد. (1996). **تقويم برنامج التوجيه التربوي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في الجمهورية اليمنية.**

4. الترتوري، محمد عوض. (2006). **الإشراف التربوي الحديث ودورة في معالجة المشكلات التعليمية**، دار الفكر، عمان.

5. البعداني، عفاف على. (2015). **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب.

6. الجماعي، مجيب الرحمن علي. (2017). **الاحتياجات التدريبية في الإدارة الإلكترونية للعاملين الإداريين في الإدارات التعليمية بمديريات محافظة إب**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة إب.

7. الخطيب، إبراهيم والخطيب، أمل. (2003). **الإشراف التربوي فلسفته، أساليبه، تطبيقاته.** دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان.

8. خلف الله، محمود إبراهيم. (2014). **تصور مقترح لتطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني على طلبة المعلمين بكلية التربية جامعة الأقصى.** مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية. 18(2)، 278-315.

9. سعيد، ردمان محمد سعيد. (2012). **تطوير نظام الإشراف التربوي لمرحلة رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات الإشرافية الحديثة.** رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة تعز.

10. الشـــوافي، غـادة. (2018). **برنـامج مقترح لتنمية مهارات الإشـــراف الإلكتروني لدى المشـــرفيين التربويين في مدينـة إب.** رســـالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة إب.

11. الشـــافعي، خـالد محمود. (2007). **واقع اســـتخدام المشـــرفين التربويين للشـــبكة العنكبوتية في تفعيل أسـلوبي القراءات الموجهة والنشـرات التربوية في مجال الإشـراف التربوي بتعليم جدة"**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

12. الشـــيخ، عبد الواحد. (2013). **درجة ممارسـة المشرف التربوي لأدواره الفنية في ضوء أنماط الإشـراف التربوي الحديثة.** رسالة ماجستير غير منشـــورة. كليـة التربيـة، جـامعـة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

13. الشمراني، محمد. (2008). **الإشراف الإلكتروني مفهومه -أهدافه-إجراءاته التطبيقية.** ورقة عمل مقدمة في لقاء مديري إدارات الإشـراف التربوي المنعقد في محافظة الأحســـاء. المملكة العربيـة الســـعوديـة، للفترة من 30/2 -2/3/ 1429. 121.

14. الصـــــائـغ، عـهود. (2018). **واقـع اسـتخدام الإشـراف الإلكتروني في رياض الأطفال مـــــن جهة نظر المشـرفات التربويات والمعلمات بمدينتي مكة المكرمـة وجدة.** مجلة العلوم التربوية والنفسية. 2(29)، 48- 101.

15. الصـــــائـغ، عـهود. (2009). **واقـع اسـتخدام الإشـراف الإلكتروني في رياض الأطفال من وجهة نظر المشـــرفات التربويات والمعلمات بمدينتي مكة المكرمة وجدة.** رسالة ماجستير غير منشـــورة، كليـة التربيـة، جـامعـة أم القرى، مكـة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

16. الغـامـدي، إســـمـاعيـل عبـد الرحمن. (2008). **دور الإنترنت في توظيف الأســـاليب الإشـرافية في العملية التعليمية من وجهة نظر المشـــرفين التربويين بمنطقة الباحة.** رســـالة ماجســـتير غير منشـــورة. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

17. الغامدي، تركي بن صـــالح. (2011). **فاعليـة اســـتخدام التطبيقات الإلكترونيـة في الإشراف التربوي** ."**رسالة ماجستير غير منشورة،** كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

18. القاســـم، رشـــا راتب. (2013). "**واقع اســـتخدام الإشـــراف الإلكتروني في المدارس الحكومية من وجهة نظر المشـرفين التربويين في شـــمال الضـــفة الغربية**". أطروحة دكتوراه غير منشـــورة. جـامعـة النجـاح الوطنيـة، في نـابلس فلسطين.

19. المـأخـذي، محمـد عبـد الله عبـد الله. (1998م). **واقع ممـارســـــة المهـام الاداريـة للموجهين التربويين في مدارس امانة العاصـــمة في الجمهورية اليمنية،** رســـالة ماجســـتير غير منشورة. كلية التربية جامعة الجزيرة السودان.

20. المخلافي، ســـلطان. (2002). **مدى فعـاليـة برنـامج تـدريـب الموجهين التربويين في**

الجمهوريـة اليمنيـة. مجلـة العلوم النفسـيـة والاجتماعية، 1(1)، كلية التربية جامعة صنعاء.

21. الكيلاني، تيسـير، وملحم ايـاد، (1986م)، التوجيه الفني واصـول التدريس ط 1مكتبة لبنان.

22. الكمالي، محمد عبد الرحمن، (2007)، كفايات المشـرفين التربويين التخطيطية لمهاهم الإشرافية في محافظة تعز، **رسالة ماجستير غير منشـورة**، كلية التربية، جامعة تعز، في الجمهورية اليمنية.

23. المعبدي، حسـن، (2011)، الإشـراف الإلكتروني في التعليم العـام (الواقع والمـأمول). **رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، كلية التربية،** جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

24. وزارة التربية والتعليم اللائحة التنظيمية. (1995). **الإدارة العـامـة للإشـراف والتوجيـه التربوي على مستوى الوزارة.** صـنعاء، الجمهورية اليمنية.

25. وزارة التربية والتعليم اللائحة التنظيمية. (1980). **الإدارة العـامـة للإشـراف والتوجيـه التربوي.** صنعاء، الجمهورية اليمنية.

a. ثانيًا-المراجع الأجنبية:

26. Shean, Catherine & Babione, Carolyn. (2001). The electronic enhancement of supervision project in Growing partnerships for

27.Baltimore, Michael L. (2003). Multimedia in the Counselor Education Classroom: Transforming Learning with Video Technology Cyber counseling and Cyber learning: An Encore"; see CG 032 660